اهداف الجنس البشرى

نظـرة نقدية لمنهج دراسـة

« اهداف المجتمع العـالمى »**

د . جوده عبـد الخالق *

تثير دراسة اهداف الجنس البشرى التى قام بها الاستاذ ارفـن لازلو ومجموعته العديد من القضايا الحيوية . وفى مقدمة هذه القضايا مـا يطلق عليه كاتبو الدراسة « فجوة الاهداف » (goals gap) او « فجوة الداخل ـ الخارج (inner -outer gap) والفجوة هنا تعبر عن المسافة بين مجموعة من الاهداف يسمونها الاهداف العالمية (global goals) وبين الاهداف الفعلية للدول والمنظمات والشركات فى عالم اليوم . وقـد يختلف القارىء معهم فى تصورهم للاهداف العالمية ، او حتى يتشـكك فى دلالة مثل هذا الشيء ومعناه ، لكن اسلوبهم فى « قياس » الفجوة بين اشياء لا تقبل القياس بطبيعتها يحتاج للمناقشة والقاء الضوء . كما ان هـذه الدراسة تقدم عرضا لاهم الاهداف الفعلية للدول فى منطقة الشرق الاوسط وهى منطقة تعنينا هنا فى العالم العربى فى المقام الاول . وسوف نستعرض اولا مجموعة الاهداف العالمية ثم نتناول فجوة الاهداف بالنسبة للعـالم آخذين مصر كمثال توضيحى ، واخيرا نناقش دراستهم عن الاهـداف والغايات لشمال افريقيا والشرق الاوسط .

الاهداف العالمية :

الاساس فى صياغة لازلو ورفاقه للاهداف العالمية هو ان العـالم المعاصر يتصف بالتفاعل (interaction) بين اجزائه المختلفة . .

(*) مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

(**) ان التحليل الوارد فى هذه الورقة مبنى على العرض الذى قدمه كاتب هذه السطور لحلقة مناقشة فى يناير ١٩٧٧ معتمدا على أصول كتاب الأستاذ إرفن لازلووفريقه (بعنوان Global Goals for Mankind) ، الذى كان ماثلا للطبع وقتها . ولقد ظهر الكتاب فى الربع الأول من عام ١٩٧٧ كأحد تقارير نادى روما بعد أن كانت هذه الورقة قد كتبت بالفعل انظر Ervin Laszlo et al Goals for Mankind, New York, E.P. Dutton, 1977)

فلقد اصبح العالم الآن بحيث ان ما يحدث فى جزء منه لابد ان ينعكس على باقى الاجزاء ، وهذا معناه ان القرارات التى تتخذ في احد الاجزاء يكون لها انعكاساتها وردود فعلها فى الاجزاء الاخرى . ولقد حدث هذا بفضل التطور السريع فى وسائل الاتصال ونقل المعلومات ، كما انه ناتج عن التطور التكنولوجى والاجتماعى ، الذى جعل النشاط (الاقتصادى والاجتماعى) فى احد ارجاء العالم يعتمد على النشاط فى ارجائه الاخرى . واستنادا الى هذا يحدد الاستاذ لازلو وفريقه قائمة بالاهداف العالمية : تشمل : الامن الدولى ، الغذاء ، السكان ، النمو ، التنمية ، والنظام النقدى الدولى — ونناقش كلا منها ببعض التفصيل .

١ ــ الامن الدولى :

اصبح الامن فى منطقة ما من مناطق العالم لا ينفصل عن امن منطقة او مناطق اخرى . ومن هنا الحديث عن الامن الدولى . ومن اهم ما يستلزمه تحقيق هدف الامن الدولى تصفية المواجهات النووية ، ووقف الانتشار النووى ، وتقييد التوسع فى الاسلحة التقليدية ، ووضع نظام فعال لحفظ السلام وفض المنازعات .

٢ ــ زيادة انتاج الغذاء :

فالعالم يعانى حاليا من ازمة غذاء حادة تتمثل فى مظاهر متعددة ، منها ان هناك ٤٦٢ مليونا من البشر ، معظمهم فى الدول النامية ، يعانون من نقص الغذاء (طبقا لتقديرات ١٩٧٠) . وعلى ذلك فان زيادة انتاج الغذاء وتطوير نظم توزيعه يعتبر احد الاهداف الرئيسية للجنس البشرى . وهذا يقتضي ، فى تقدير مؤلفى الكتاب ، رفع انتاجية الارض ، وترشيد استخدام المياه (استخدام طريقة التنقيط مثلا يوفر نصف كمية المياه) ، وتحسين اساليب تخزين الغذاء (تصل نسبة الفقد في الغذاء المخزون ٤٠٪ فى آسيا) ، ونظم توزيعه . وعلى المدى الاطول لابد من ابتداع طرق لانتاج

= وقد لوحظ أن الكتاب المنشور يختلف ، فى بعض أجزائه ، عن الأصل الذى استندنا اليه فى كتابة هذا التحليل شكلا ومضمونا . ونود أن نؤكد أن ما نقدمه ليس عرضا لكل ماورد فى هذه الدراسة ، بل لما ورد فيها متعلقا بالمنهج ولما ورد بها عن الشرق الأوسط فقط .

الغذاء لا تعتمدعلى الارض الزراعية او التربة . ومن امثلة ذلك انتاج الغذاء الصناعى (Synthetic food production) (كانتاج اللحم من مشتقات البترول) . وهذا يزيد من معدلات الانتاج لانه يحل الزمن الكيميائى (اى الزمن اللازم للتفاعل) ، محل الزمن البيولوجى (اى الزمن اللازم للنمو) . ومن الطرق التى لا تحتاج للارض ايضا الزراعة فى السوائل (hydroponic farming) وزراعة الطحالب (algae forming) . كما يمكن تحقيق الكثير من التقدم لحل مشكلة الغذاء فى العالم بتطوير نظم تخزين وتوزيع الغذاء فالنظام الحالى لتوزيع الغذاء يوجه الغذاء طبقا لمعيار القدرة على الدفع وليس طبقا للحاجة ، وهذا مرتبط بنمط الغذاء فى الدول الغنية .

ولا شك ان كل هذه معلومات قيمة ، لكن المؤلفين يغفلون اهمية التغييرات الاجتماعية اللازمة لتطبيق التكنولوجيا فى هذا المجال وتحقيق الاستفادة القصوى منها (من امثلة ذلك ادخال القمح المكسيكى الى مصر . فقد ترتب على جهل الفلاح المصرى بظروف انتاج هذا الصنف وعدم ارشاده انخفاض الانتاج وعزوف الفلاح عنه فى النهاية . كما تشير الى ذلك دراسة ميدانية قيمة اشرف عليها الاستاذ الدكتور محمد دويدار بقسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية) . ورغم انهم يعلنون ان العناصر الرئيسية فى مشكلة الغذاء العالمية ليست طبيعية (physical) بل اجتماعية ـ اقتصادية بالاساس ، الا انهم لا يبلورون هذه النقطة الهامة بالدرجة الكافية ، فمعظم تحليلهم فى هذا الجزء منصب على الجانب المادى او الطبيعى لعناصر مشكلة الغذاء .

٣ ـ تحقيق استقرار سكان العالم . ينمو سكان العالم حاليا بمعدل ١٫٨ ٪ سنويا ولا يتصور ان يستمر هذا المعدل الى مالا نهاية ، بل ان خبراء الامم المتحدة يقدرون ان يتجه سكان العالم للاستقرار حول حجم يعادل ٨ ـ ١٥ بليون نسمة . ولكى يتحقق استقرار عدد سكان العالم فلابد من تحقق مطلبين .

اولهما :

ضمان حد ادنى لمستوى المعيشة فى البلاد النامية ، وثانيهما تخفيض الحجم المرغوب فيه للاسرة ، وبالاضافة الى استقرار الحجم الكلى للسكان لابد من تحسين خصائصهم ومن اهم هذه الخصائص التوزيع الجغرافى ـ الاجتماعى ـ الاقتصادى ، وهو نتاج ما يطلق عليه حاليا التحول الى الحضر Urbanization فيشير الكتاب الى انه لو استمرت

المعدلات الحالية لهذا التحول ، فسيصبح في الدول النامية عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٦٤ مدينة يزيد عدد سكان كل منها على مليون نسمة ، منها ١٩ مدينة يتراوح سكان كل منها بين ١٠ ــ ٢٠ مليون نسمة ــ وهذا النمط للنمو غير المخطط يثير الكثير من المشاكل المتعلقة بتوفير المتطلبات الاساسية من المأكل والمسكن والملبس والتعليم والصحة والترفيه . لكن السمة البارزة فى تناول المؤلفين لهذه القضايا هى ، مرة اخرى ، اغفال متطلبات هذه الامور ، او تحقيق هذه الاهداف ، فيما يتعلق بنوعية النظام الاجتماعى ــ الاقتصادى . فهذه المشاكل ليست وليدة تطور طبيعى ولكنها محصلة تفاعلات تجرى داخل اطار اجتماعى ــ اقتصادى معين ، وبسبب هذا الاطار الى حد كبير .

٤ ــ النمو الاقتصادى القابل للاستمرار :

يذكر كاتبو الدراسة ان كل الدول والشركات تستهدف النمو الاقتصادى ، وانه رغم المناقشات التى فجرها تقرير نادى روما عن «حدود النمو » ، الا ان هذا الهدف لم يتم التخلى عنه . ويضيفون : « ان القضية الحقيقية ليست هى ان تنمو او لا تنمو بل كيف تنمو » . وهذا احد اوجه القصور فى هذا الكتاب . فالمؤلفون لا يوضحون لنا بطريقة مقنعة لماذا لا يكون السؤال المطروح هو النمو من عدمه . ونعتقد ان هذا السؤال جوهرى عند الحديث عن الاهداف . ولقد وقع المؤلفون ، باهمالهم له ، اسرى التطور الراسمالى الراهن . ولذلك ربما كان من الادق بناء على ذلك تسمية الكتاب « اهداف العالم في اطار الراسمالية » ، وليس « اهداف الجنس البشرى » . ومن ناحية اخرى ، وربما كان النمو الاقتصادىمرغوبا فيه كهدف للمجتمعات الفقيرة ، وليس من المؤكد انه كذلك بالنسبة للدول الغنية وبناء على هذا يجب التفرقة بين اجزاء العالم المختلفة عند صياغة اهداف النمو . **وهذا يقودنا الى نقطة منهجية اعم وهى : هل يمكن الحديث عن اهداف المجتمع العالمى ؟ مثل هذا الحديث يقوم على افتراض اساسي هو ان المجتمع العالمى كل متجانس ، وهذا افتراض قابل للمناقشة بل ولابدمن مناقشته .** اذ كيف يمكن ان ندعى أن هدف النمو هدف وارد فى مجتمع كالمجتمع الامريكى الذى وصل فيه متوسط دخل الفرد الى خمسة آلاف دولار ، وفى مجتمع كالمجتمع الاندونيسي الذى لم يتعد فيه متوسط دخل الفرد ثمانين دولارا (راجع :
IMF, Finance and Development, March, 1973

ويرى مؤلفو الكتاب ضرورة التركيز على **الانتقائى** ، اى النمو بالتركيز على قطاعات معينة وباستخدام تكنولوجيا معينة ، وذلك لاخذ

قيود الطاقة والمواد الخام والبيئة في الاعتبار ، ويقتضي هذا تحديد اهداف فرعية هى : الاتجاه نحو اقتصادات المحافظة conservation economies بدلا مما يسمونه الاقتصادات الخطية ، النمو الانتقائى للخدمات في البلاد الصناعية ، نمو الصناعة فى الدول النامية ، النمو المأمون لمصادر الطاقة للعالم ، ونتناول كلا من هذه الاهداف الفرعية تباعا .

الاتجاه نحو اقتصادات المحافظة :

يقصد بذلك أن يتم التخلى عن النمط الخطى للنظام الاقتصادى وتبنى نمط دائرى ، ونوضح الفرق بينهما كالتالى :

النمط الخطى للنظام الاقتصادى
(النموذج المفتوح)

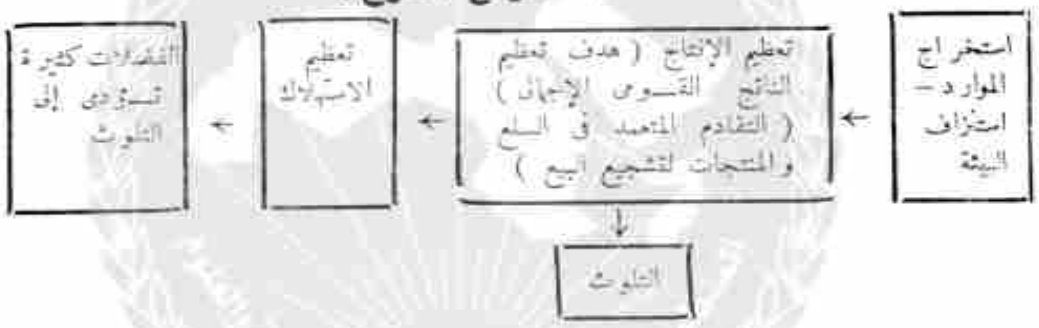

النمط الدائرى او اقتصاد المحافظة (النموذج المغلق)

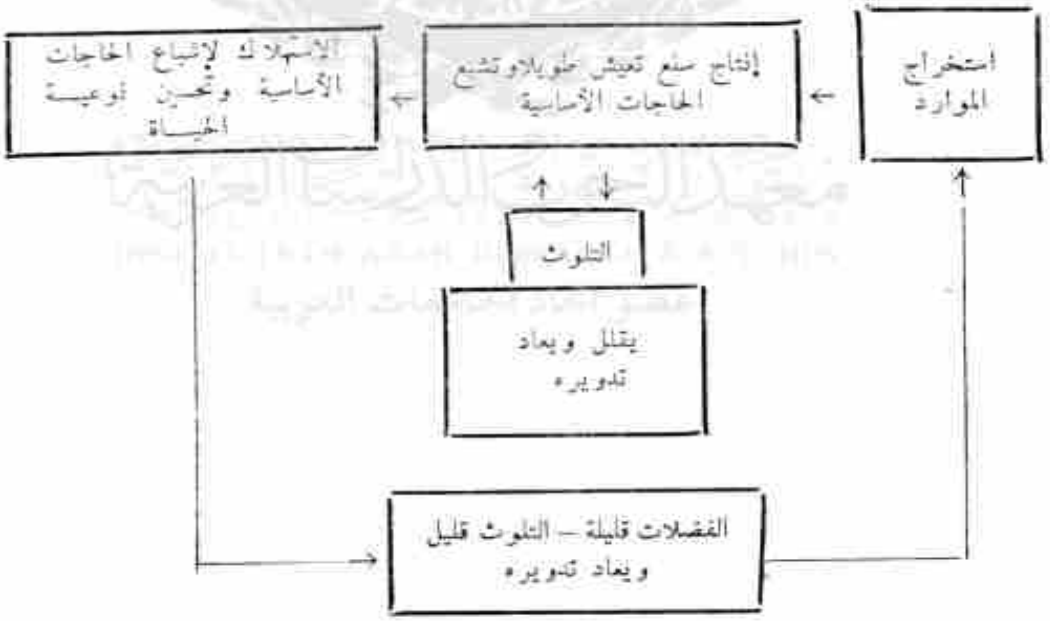

ومؤدى الفكرة هنا هو التخلى عن انتاج واستهلاك سلع سريعة التلف ومصممة لكى تتقادم بسرعة تشجيعا لتعظيم المبيعات ، وانتاج سلع تعيش طويلا وتشبع الحاجات الاساسية .

لكن المؤلفين يهملون ارتباط النمط المفتوح أو النمط الخطى بالنظام الراسمالى ، باعتبار ان تعظيم الارباح والمبيعات هو من مبررات وجود هذا النظام .

النمو الصناعى فى الدول النامية :

واساس هذا الهدف الفرعى هو ان مستوى المعيشة فى هذه البلاد منخفض (يقدر البنك الدولى أن ٧٥٠ مليون شخص فى الدول النامية يعيشون فى حالة فقر مطلق أو نسبى ، ويعرف الفقر المطلق بالحصول على دخل سنوى يقل عن ٥٠ دولارا ، ويعرف الفقر النسبى بالحصول على دخل سنوى يقل عن ثلث متوسط الدخل فى البلد الذى ينتمى اليه الشخص ويقتضي الارتفاع به توفير السلع الاساسية لاشباع الحاجة الى الملبس والمسكن والماكل ، وهذا يستلزم نمو الصناعة ويشير المؤلفون الى ضرورة اتباع التكنولوجيا التى تضمن زيادة فرص العمل .

زيادة مصادر الطاقة :

سواء من المصادر الحالية (Fossil) أو مصادر بديلة (non - fossil) مثل الطاقة النووية (بالانشطار Fission أو الانصهار (Fusion والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وآبار الحرارة الارضية geothermal Wells ويشير مؤلفو الكتاب الى ان العالم يتوقع ان يعانى عجزا في الطاقة لمدة الثلاثين عاما القادمة وذلك بسبب فترة الابطاء اللازمة لتطوير مصادر بديلة للطاقة وابتداع التكنولوجيا لاستخدامها .

٥ ـ ظروف عادلة للتنمية :

يذهب مؤلفو الكتاب الى ان التقدم فى وسائل الاتصال قرب المسافات بين الامم وجعل شعوب العالم النامى تحس بالفارق بينها وبين شعوب الدول المتقدمة ، ويضيفون ان الدول النامية تسيطر على موارد هامة ، ومن هنا كان على المجتمع الدولى ان يستجيب لمطالب هذه الدول لتنمية عادلة ـ

بمعنى حصول الدول الفقيرة على نصيب متزايد من دخل العالم . مثل هذه التنمية تتطلب خلق قاعدة اقتصادية مستقلة فى البـــلاد النامية ، والمتمعن فى هذا الكلام يلمح فيه منطق المصلحة . فالتنمية « العادلة » للدول النامية ليست مطلبا مشروعا فى حد ذاته ، ولكنها ضرورية كوسيلة لتحاشي ما يترتب على سيطرة الدول النامية على الموارد الهامة .

ويستلزم تحقيق الظروف العادلة للتنمية ، من وجهة نظر كاتبى الدراسة ، عدة اشياء ، اهمها ، المساعدات التى تقدمها الدول الغنية ، واختبار النموذج التنموى المتلائم فى الدول النامية ، وهم يميزون بين سبعة انواع مختلفة من نماذج التنمية هى :

(ا) النموذج النمطى الغربى ، القائم على الحرية الاقتصادية وانمـــاط التصنيع الموجهة الى النمو الاقتصادى كغاية نهائية .

(ب) النموذج الشيوعى الماركسى، القائم على تأميم وسائل الانتاج والتخطيط المركزى تحت سيطرة البروليتاريا والحزب الشيوعى .

(جـ) النموذج الشيوعى الاوروبى ، القائم على تعبئة الموارد لتحقيق اهداف قومية تحت تحكم كاف من الدولة فى اطـــار اقتصاد مختلط دون دكتاتورية البروليتاريا .

(د)النموذج الاشتراكى الاسكندنافى : حيث تتركز سلطة اتخاذ القـرارات المتعلقة بالتوزيع فى ايدى الامة كلها .

(هـ) النموذج الاشتراكى اليوغسلافى ، القائم على اشتراك العمال فى ادارة المشروعات .

(و) النموذج الشيوعى الصينى ، الذى يرتكز على المساواة فى الفـــرص والاعتماد الذاتى والتكنولوجيا الملائمة .

(ز) نموذج « التنمية الاخرى » ، الذى يقوم على اشباع الحاجات الاساسية والقضاء على الفقر والاعتماد على الموارد المحلية .

ولا شك ان طرح قضايا التنمية فى العالم الثالث على هذا النحـــو يجرد الموضوع من احد ابعاده الاساسية الا وهو طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى اطار النظام الاقتصادى الدولى الراهن ، ففى نظرهم ان المساعدات تحل المشكلة فى حين ان هناك تناقضات اساسية فى المصالح واستغلال تمارسه الدول الراسمالية المتقدمة على حساب الدول النامية ، ومنح الاولى المساعدات للثانية هو اجراء يتم فى اطار هذه البيئة

الدولية المجحفة للدول النامية ، وقد يترتب تعظيم العائد الصافى للدول المتقدمة . ومن هنا نرى ان فكر المؤلفين يعتبر عن مصالح جزء فقط من الجنس البشرى (لا يزيد على الخمس) وليس عن مصالح الجنس البشرى كله .

٦ ـ الاستقرار النقدى الدولى :

ان تحقيق استقرار النظام النقدى للدول امر ضرورى لوجود اطار اقتصادى ملائم يتيح تخطى العقبات امام الانتاج وتخصيص الموارد .

ويستلزم تحقيق استقرار النظام النقدى الدولى ، من وجهة نظر مؤلفى الكتاب ، القيام بالاصلاحات النقدية فى كل بلد على حده ، بالاضافة الى اصلاح النظام النقدى الدولى ككل . والواقع ان المؤلفين فى تناولهم لهدف الاستقرار النقدى الدولى انما يتناولونه فى اطار المنظمات الدولية الراهنة وعلى راسها صندوق النقد الدولى **ويبدو لنا ان هذا يتناقض مع هدف تحقيق ظروف عادلة للتنمية . فمن المعروف ان صندوق النقد الدولى يعتبر اداة لتكريس تبعية الدول النامية للدول الراسمالية المتقدمة** . وبالتالى فان تحقيق هدف الاستقرار النقدى الدولى ، اذ اريد له ان يتحقق ، واذا اريد له الا يتعارض مع هدف كفالة ظروف عادلة للتنمية ، لابد ان يتضمن تغيير الترتيب الراهن للاوضاع الاقتصادية الدولية ، وبالذات نظام النقد الدولى ، بما يزيد من قدرة الدول النامية على المساهمة فى صنع القرارات فى هذا المجال .

فجوة الاهداف :

يقصد بفجوة الاهداف تلك الفجوة بين الاهداف الحالة فى البلاد المختلفة وبين الاهداف العالمية كما سبق تحديدها .

وقد اتبعت فى هذا التقرير طريقة جديدة لقياس الفجوة بين الاهداف المطبقة بالفعل فى عدد من البلاد وبين الاهداف العالمية .

ونوضح هذه الطريقة نظرا لاهميتها ، فهى تحاول اخضاع ظاهرة كان من المقصود صعوبة اخضاعها للقياس .

والفكرة فيها بسيطة للغاية . فتحدد اولا المجالات المختلفة التى توضع فيها الاهداف مثل سياسات المحافظة على الموارد والبيئة والسياسة

الاقتصادية وسياسة الطاقة والسياسة الزراعية والمعونة الخارجية ونمط الحياة والتوازن الديموغرافى ، والاسلحة والدفاع . والكتاب يحدد كل هذه المجالات بالنسبة لبعض البلاد ، ويحدد عددا اقل منها بالنسبة للبعض الآخر ، فى كل مجال من هذه المجالات يحدد تدريج يبدأ من الصفر وحتى ١٠ . هذا التدريج يقيس الاهداف القومية الجارية للبلد بالنسبة للاهداف العالمية ، بحيث كلما كنا بالقرب من الصفر كان معنى ذلك ان الاعتبارات الذاتية قصيرة الاجل هى التى تسود ، واذا اقتربنا من العشرة كان معنى ذلك غلبة الاعتبارات العالمية طويلة الاجل . ويفترض ان عملية تحـــديد الاهداف هى محصلة تفاعل عدة قوى او مجموعات ضغط هى : الحكومة ، الشعب ، رجال الاعمال ، رجال الدين والمثقفون ، وكل من هذه المجموعات يمثل بدائرة يوضح قطرها لاهمية النسبية للمجموعة فى تحديد الاهداف ويحدد لكل بلد متوسط يوضح الاهمية النسبية للاعتبارات المختلفة او الفجوة بين الاهداف العالمية والاهداف القومية الجارية ، وكلما كانت الفجوة كبيرة كلما كان هذا المتوسط قريبا من الصفر ، وكلما كانت الفجوة ضيقة كلما كان المتوسط قريبا من العشرة ، ونوضح هذه الطريقة للقياس بيانيا كالتالى :

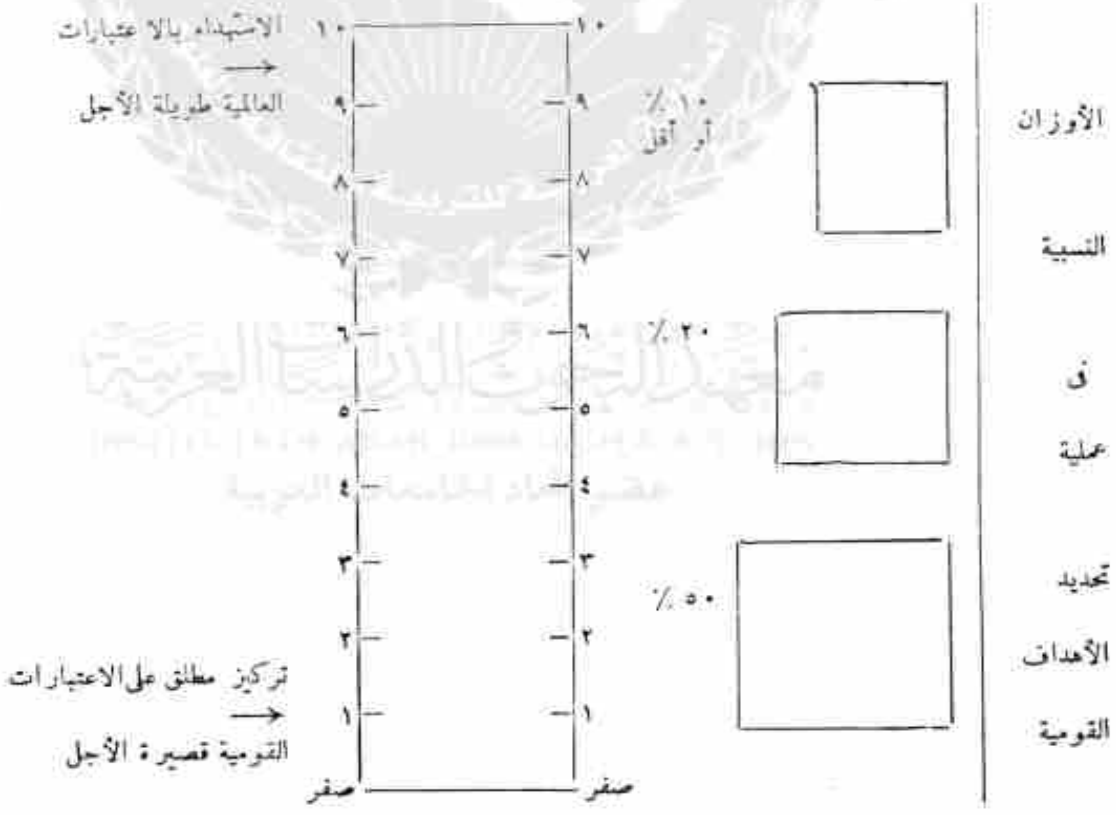

ولقد تم تركيب تدريج لكل بلد من البلاد الداخلة فى الدراسة من واقع البيانات التى جمعها المشتركون فى مشروع البحث فى البلاد المختلفة .

ولتوضيح فكرة القياس هنا ، نورد النتائج التى توصل اليها الفريق المتعاون فى الدراسة فيما يتعلق بمصر .

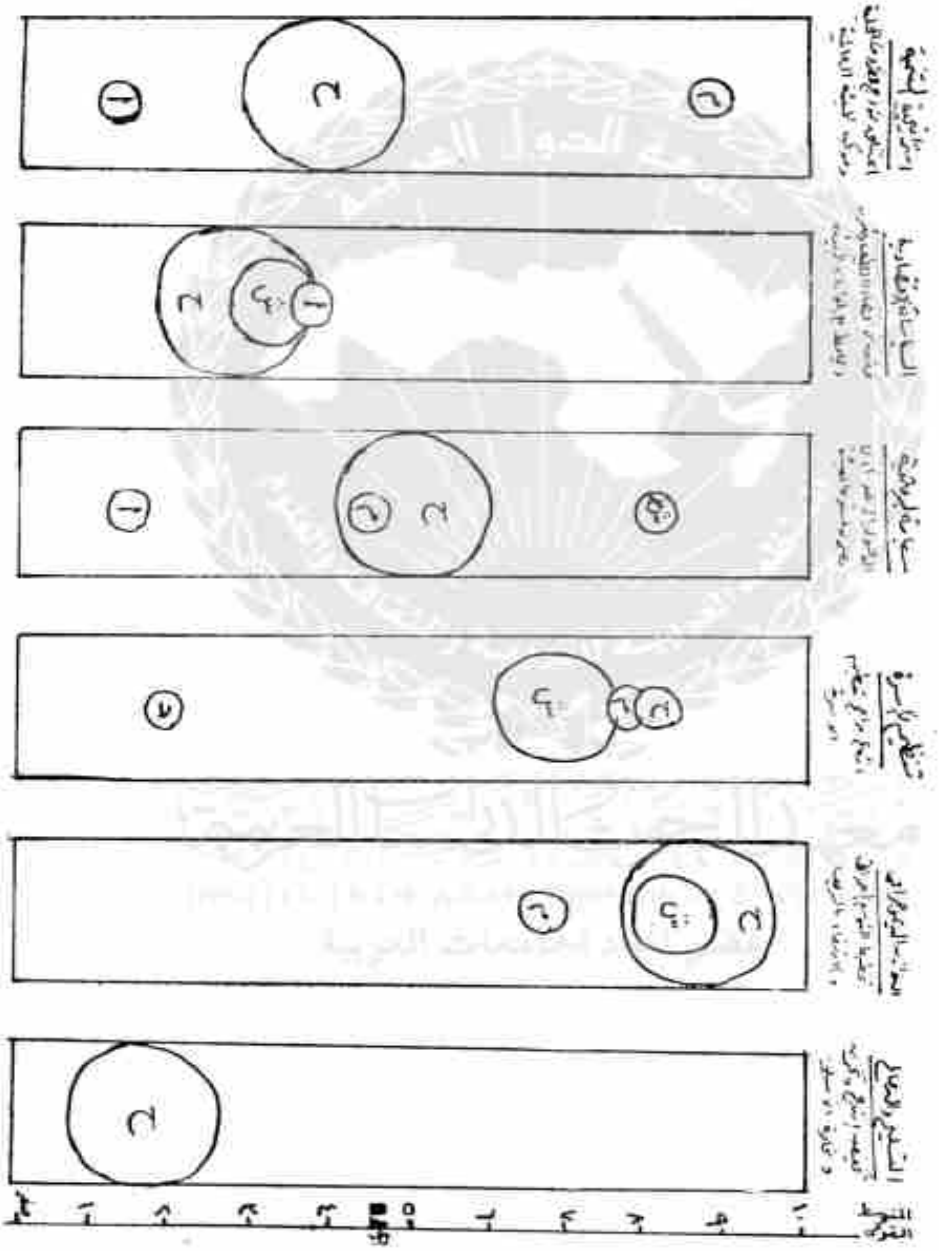

Egypt

10.15

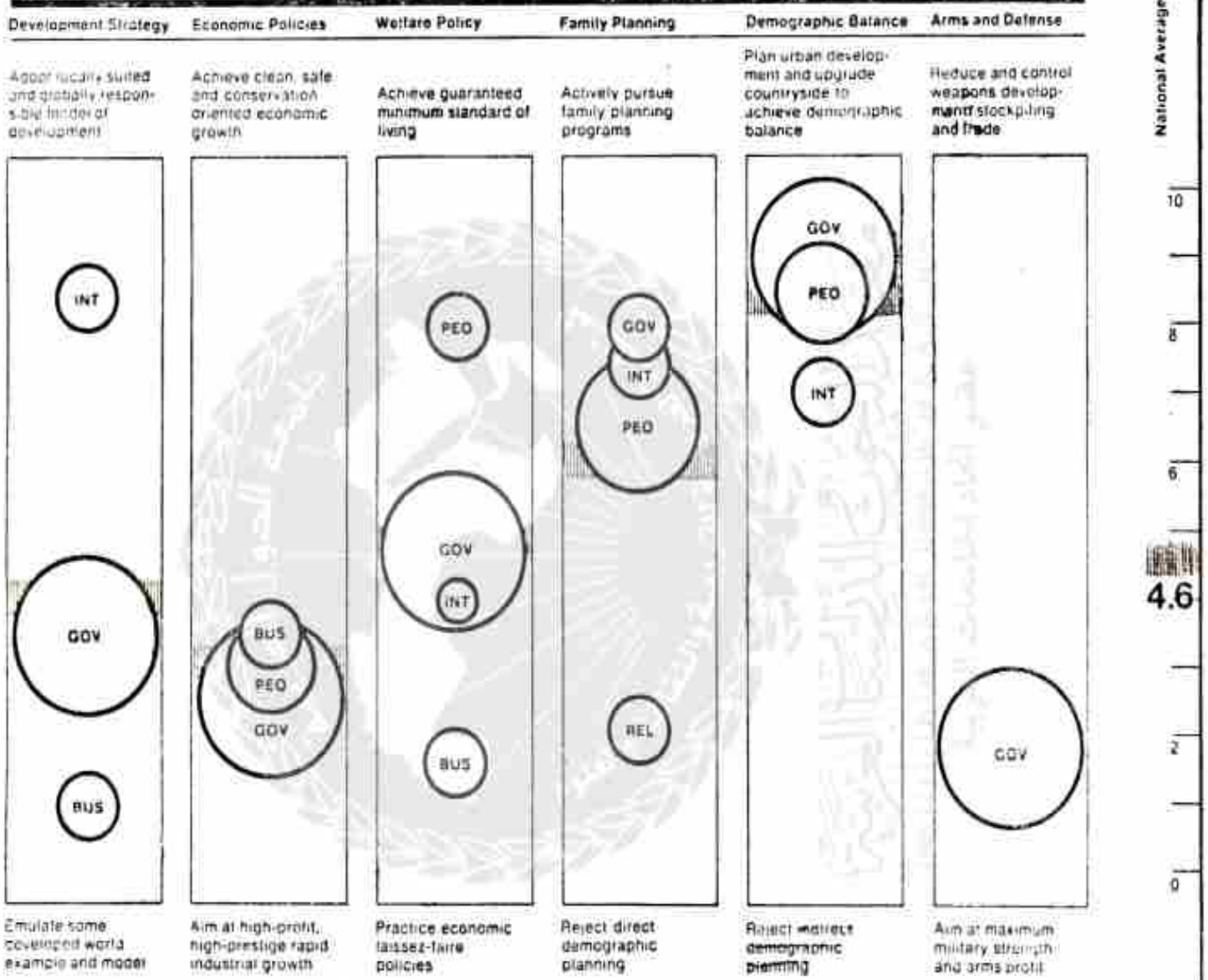

PART 14 MS PG 21

حيث

ا ترمز الى مجموعة رجال الاعمال

د ترمز الى مجموعة رجال الدين

ح ترمز الى الحكومة

ش ترمز الى الشعب

م ترمز الى مجموعة المثقفين

والاعمدة الستة ترمز الى مجالات تحديد الاهداف : التسليح والدفاع التوازن الديموجرافى ، تنظيم الاسرة ، الرفاهية الاجتماعية ، السياسة الاقتصادية ، واستراتيجية التنمية ، ويلاحظ ان اهم المجموعات فى عملية تحديد الاهداف هى الحكومة ، وهذا بالطبع بعكس ظروف المجتمع المصرى ، ومع ذلك فان هناك بعض النتائج المتضمنة في الرسم السابق التى يصعب على دارس المجتمع المصرى ان يفهمها ، فمثلا ، ما معنى ان الشعب يقوم بدور فى تحديد الاهداف فى مجال سياسة الرفاهية وانه يصدر فى ذلك عن اعتبارات عالمية طويلة الاجل ؟ ايضا ، ما معنى ان المثقفين يستلهمون الاعتبارات القومية قصيرة الاجل فى تحديد الاهداف فى مجال التوازن الديموجرافى بالمقارنة بالحكومة او الشعب ؟

وبالرغم من هذه الملاحظات ، فنعتقد انه يبقى لهذا الاسلوب في تحديد فجوة الاهداف ميزة اعطاء صورة مرئية مقارنة تمكننا من دراسة عملية تحديد الاهداف فى المجتمعات المختلفة .

الاهداف والغايات فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا :

يستعرض مؤلفو الكتاب فى هذا الجزء الاهداف والغايات الحالية فى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، وهم يقدمون لتوصيف هذه الاهداف والغايات باعطاء خلفية عن المنطقة . فهى جغرافيا تمتد من الحدود الغربية للهند حتى شاطىء المحيط الاطلنطى فى شمال افريقيا .

يضاف الى ذلك ان هذه المنطقة كانت مهد الحضارات القديمة والاديان السماوية : اليهودية ، والمسيحية والاسلام ، ويسكن هذه المنطقة حوالى ٢٩٠ مليونا من البشر يسكنون اكثر من العشرين دولة . ورغم اختلاف هذه الدول عن بعضها البعض ، الا انه يجمعها حد ادنى من الخصائص المشتركة ـ الديموجرافية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولا يختلف الدارس مع هذا التشخيص سواء فى خطوطه العامة او فى تفصيلاته .

غير ان الكتاب يفرد اجزاء منفصلة فى هذا الفصل ، للحديث عن الاسلام واهميته فى ماضي الاقليم وحاضره ومستقبله ، ولتناول التاريخ الحديث للاقليم ولاستقصاء التحولات الجارية فيه . وهنا يجد الدارس مجالا كبيرا للاختلاف مع بعض ما ورد فى هذا الكتاب : سواء فيما يتعلق بنقط المعلومات او فيما يتعلق بنقط التفسير .

فهو عندما يتحدث عن الاسلام يقول ، بالحرف الواحد ، « ان اهم ملامح التراث الحضارى الاسلامي هى : غلبة نزعات التقديس ، وسيطرة رجال الدين ، وتطبيق الاحكام الشرعية على امور الحياة اليومية » ويضيف ان من بين دعائم نظام العقيدة الاسلامية انتشار النظرة الغيبية بين الصفوة الاجتماعية وسيادة المعتقدات التواكلية بين العامة ولعنة غير المسلمين (مع عدم اعتبارهم غير آدميين) وحسم الامور الدنيوية بالاذعان للتقاة الدينيين العارفين بالشئون الدنيوية والاجتماعية . ويؤكد ان من نتائج نظرة الاسلام الى الكون والحياة نشوء التمايز الاجتماعى واستمراره بدلا من المساواة الاجتماعية والاقتصادية .

ولعل فيما اوردناه ما يكفى للتدليل على ان هذا الكتاب قد جانبه الصواب فى فهم بعد من اهم ابعاد الحقيقة الاجتماعية فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وهذا يقتضي ان يقوم المشتغلون بالعلوم الاجتماعية عامة ، وبالتراث الحضارى للمنطقة بصفة خاصة ، بتوضيح هذا البعد الحيوى .

وفى تناول الكتاب للتحولات الجارية فى المنطقة يلمح القارىء نتائج سوء الفهم او سوء التفسير ، الذى اشرنا اليه سابقا . فهو يذهب الى ان احد التحولات الهامة على المستوى الحضارى او الثقافى هو التخلى عن التراث الثقافى الماضي والتوجه نحو الحضارة الاوربية باعتبارها الحضارة الوحيدة « التقدمية » وذات القيمة ، والواقع ان مثل هذا الحكم ينطوى

على تبسيط مخل ، ولا نقول سطحية ، فى الحكم على التفاعلات الحضارية التى تجـرى في هذه المنطقة الآن ، حيث الاختبار لم يحسم على المستوى الفكرى لصالح الحضارة الغربية بصورة قاطعة ـ وهذا هو اساس الجدل الدائر الآن فى المجتمع العربى حول الأصالة والمعاصرة .

وفى جزء عن القيم والمعتقدات السائدة يتناول الـكتاب بالتحليل المقنع التحولات التى تجرى حاليا على هذه القيم والمعتقدات ، وهذا الجزء يعتبر اكثر اجزاء الفصل الخاص بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا توازنا وعمقا فى التحليل .

والجزء الأخير من هذا الفصل يتناول وصف الأهداف الراهنة فى المنطقة ، وهو يقسم هذه الأهداف على محورين : محور الوحدة القرارية التى تحدد الهدف ومحور المجال الذى يحدد فيه الهدف . بالنسبة للمحور الأول يجرى التمييز بين الحكومة (او الادارة) والقطاع الخاص والمثقفين والشعب . وبالنسبة للمحور الثانى تجرى التفرقة بين الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية ـ والبيئية . ويمكن حصر اهم هذه الاهداف في شكل شجرة على النحو التالى :

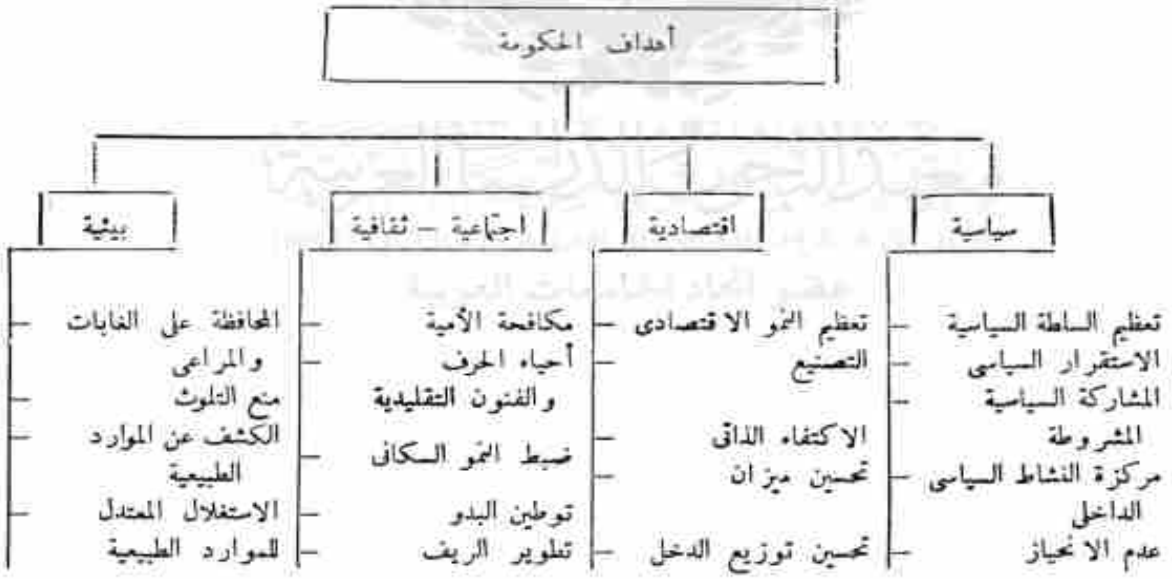

أهداف القطاع الخاص
سياسية
اقتصادية
اجتماعية ثقافية
بيئية
تأييد الحكومة
الاستقرار السياسى
تكوين جماعة الضغط
شراء وافساد الموظفين العموم
النمو الاقتصادى
غزو الأسواق فى الداخل والخارج
تشجيع المشروعات المشتركة مع الأجانب
تقليل الاعتماد على العمل باستخدام أساليب كثيفة رأس المال
تشجيع قيم الاستهلاك
استغلال قيم الناس للتسويق
استغلال سريع للموارد الطبيعة
إهمال مشاكل التلوث

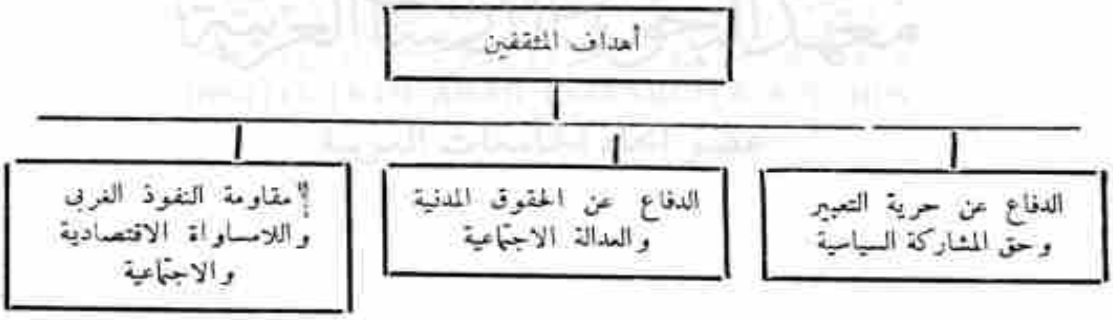
أهداف المثقفين
الدفاع عن حرية التعبير وحق المشاركة السياسية
الدفاع عن الحقوق المدنية والعدالة الاجتماعية
مقاومة النفوذ الغربى واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية

اهـداف الشـــعب

تعيش غالبية الشعب عند حد الكفاف او بالقرب منها وبالتالى فان ما يشغلها مباشرة هو تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ، ولا تهمها القضايا السياسية او الاجتماعيـــة او الثقافية لذاتها

ذلك حصر سريع لاهم الأهداف التى وردت فى دراسة لازلو وزملائه باعتبارها أهدافا جارية للمنطقة العربية ، وبامعان النظر يتضح ان بعضها هو من قبيل الوسائل لا الأهداف ، وان هناك تناقضا بين بعض هـــذه الأهداف والبعض الآخر . ورغم كل ذلك ، فنعتقد ان هذه الدراسة تطرح موضوعا جديرا بكل عناية الا وهو : الى اين نسير ؟ وهـو سؤال يســبق السؤال المكمل : كيف نصل الى مقصدنا ؟

* * *